



المجزوءة الأولى: ما

الإنسان؟

المفهوم الثالث: المجتمع La Societé

المحور الأول: أساس الاجتماع البشري

تحليل ومناقشة نص **"المجتمع تعاقد"** للفيلسوف الفرنسي جان حاك روسو (1712\1778)، كتاب التلميذ(ة) في رحاب الفلسفة علوم، الصفحة:46.

مطلب الفهم:

يتأطر النص ضمن المجال الإشكالي الأنطولوجي لمبحث الوجود الإنساني، المرتبط بمفهوم المجتمع، وتحديد مسألة أساس الاجتماع البشري، وما تنطوي عليه من مفارقات وإحراجات تُفجّر إشكالا ضخما، سيما وأن دعوى النص تعتبر المجتمع بناء تعاقديا اختياريا حرًا بين الأفراد لتدبير شؤونهم العامة عبر عقد اجتماعي، وهذا القول يحمل ملمحا من الصحة والصواب تعكسه الحياة السياسية التي تقوم على حق التصويت والاختيار الحر للمؤسسات المنتخبة، لكم من جهة أخرى هذا سيجعل المجتمع من الأمور الاختيارية التي يمكن الاستغناء عنها، وهو ما لا نلمسه في الحياة الواقعية، حيث الانخراط

في الحياة الاجتماعية من الضرورات الطبيعية، فضلا عن استحالة اجتماع كل الأفراد بغية التعاقد على فكرة المجتمع.

هكذا نجد أنفسنا أمام إشكالية عويصة، تطرح مجموعة من التساؤلات الملحة من قبيل:

- ما هو أساس الاجتماع البشري؟
- هل هو اتفاقي تعاقدى أم ضروري طبيعي؟
- وأعمق الإشكالية بهذه التساؤلات الضمنية التي يطرحها النص:
- ما الطبيعة وما المدنية؟
- وما الإرادة العامة؟
- وهل فعلا أن المجتمع يتأسس على الاتفاق التعاقدى الحرّ؟

مطلب التحليل:

جوابا على الإشكالية تنتصر نصّ الفيلسوف جان حاك روسو لأطروحة مفادها أن أساس الاجتماع البشري تعاقدى اتفاقي بين الناس، يُجسّد الإرادة العامة للأفراد، ويُشكّل مرحلة انتقال الإنسان من حال الطبيعة إلى حال الثقافة، ولتوضيح موقفه وظف روسو شبكة مفاهيمية شملت الإطار النظري لأطروحته، استهلّها بمفهوم حال الطبيعة وهي مجرد فرضية تدل على مرحلة ما قبل المجتمع، اتّسمت بغياب المؤسسات والقوانين، والتصرّف وفق الهوى والمصلحة الفردية دون مراعاة الغير، أما

مفهوم المدنية يدلُّ على لحظة تأسيس المجتمع الذي يعتبر نظاماً سياسياً، اجتماعياً وأخلاقياً، يقوم على الاتفاق الحر بين الأفراد لتدبير شؤونهم العامة بواسطة مؤسسات منتخبة، أي أن المجتمع ترجمة لعقد اجتماعي بين مجموع الأفراد المكوّنين له، انطلاقاً من مفهوم الإرادة العامّة التي هي إرادة كل الأفراد، وهي مصدر القوانين الضامنة للحقوق والحرية المدنية، عكس الحرية الطبيعية التي تحوّلت إلى فوضى وإسراف في الأهواء، انقلب إلى عنف شامل، لا يُبقي ولا يذر.

لكن كيف دافع ورافع روسو عن دعواه؟

لإقناعنا بوجهة نظره استخدم مؤلف "العقد الاجتماعي" عدة أساليب حجاجية أبرزها أسلوب المقارنة عبر آليات المقابلة التي هيمنت على النص **"إن الانتقال من حال الطبيعة إلى حال المدينة.. العدل، الوهم.. الحق، الشهوة.."** ، وآلية الوصف **"أوجد في الإنسان تبديلاً ملحوظاً.. أكسب أفعاله أدباً.. انجلى قواه العقلية.."** ، فضلاً عن أسلوب العرض والتفسير الذي غطى النص برمته، ناهيك عن أسلوب الاستنتاج **"عند ذلك فقط حل صوت الواجب محل الباعث المحرك الجسماني.. قصارى القول.. ما يفقده الإنسان بالعقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية، وأما ما يكسبه فهو الحرية المدنية.."** ، إضافة إلى الروابط اللغوية والمنطقية التي أكسبت النص تماسكاً ومعنى.

-إذا كان روسو يؤكد أن أساس الاجتماع البشري تعاقدى
حُرّ، فهل نعتبر جوابه حلاً للإشكال؟ !

مطلب المناقشة:

لا نجانب الصواب إذا قلنا إن أطروحة النص تكتسي قيمة فلسفية عميقة، من خلال كشفها على أصل وأساس المجتمع عبر اتفاق وتعاقد الأفراد، وهو يعكس جوهر التصور الحديث للمجتمع والدولة والممارسة السياسية، المؤسسة على إرادة العامة للأفراد، في مجتمع ديمقراطي، أصبح المواطن فيه فاعلاً أساسياً، وهو مكسب إنساني كان عسير المخاض وصعب الولادة، رُوِّج له العديد من فلاسفة العقد الاجتماعي من بينهم الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبر الذي عبر عن وجهة نظره من أساس الاجتماع البشري في كتابه "التّنين"، موضّحاً أن الناس ما كان بإمكانهم إنهاء حرب الكل ضد الكل، وتحقيق السلم الاجتماعي، لولا تعاقدهم الإرادي الحر، للقطع مع مرحلة العنف المزري، والتنازل عن أهوائهم، وحريتهم الطبيعية، بقيادة ملك له سلطات مطلقة، شريطة قضائه على العنف وإحلال الأمن.

لكن رغم وجهة ومكانة هذا التصور الذي يعلي من أهمية التأسيس التعاقدى للمجتمع، إلا أنه ينطوي على بعض الثغرات، سيما وأن الموقف التعاقدى يجعل المجتمع من الأمور الاختيارية، القائمة على الاتفاق والتعاقد، وبالتالي يمكن الاستغناء عنه، وهو ما لا نلمسه في الحياة الواقعية، حيث أن الانخراط في الحياة الاجتماعية من

الضرورات الطبيعية، فضلا عن استحالة اجتماع كل الأفراد بغية التعاقد على فكرة المجتمع، هكذا يُلحُّ المعلّم الأول أرسطو أن الإنسان اجتماعي بطبيعته، معتبرا الحياة الاجتماعية تحقيق لطبيعة الإنسان واكتمال لماهيته، لأن قدر الإنسان في نظره أن يعيش في مجتمع مع أبناء جلدته وأفراد نوعه، علما أن **المجتمع** هو الاسم الآخر **للدولة** التي يعتبرها أرسطو سابقة عن الفرد.

ولتعميق النقاش في هذا الموضوع، **أنفتح** على فكرة الفيلسوف اسبينوزا الذي يرفض مقايضة حرية الأفراد بالأمن في إشارة إلى تصور الفيلسوف هوبز، لأن الغاية من المجتمع (الدولة) ليس قمع المواطنين وإرهابهم وتخويفهم، بل صيانة حرياتهم المختلفة، أما ادعاء الحصول على الأمن مقابل التنازل عن الحرية سينتهي بخسارتها معا وخسارة ماهية الإنسان.

مطلب التركيب:

يسعى التفكير الفلسفي في أساس الاجتماع البشري، إلى التحسيس بأهمية التعاقد الذي ساهم في مأسسة حياة الإنسان في مختلف المجالات، والقطع مع الفوضى والشخصنة والأهواء، وربط التعاقدات بالمسؤولية والمحاسبة، والتأسيس للمجتمع الديمقراطي، مع التأكيد على البعد الطبيعي للحياة الاجتماعية، وهذا ما فصّل فيه القول المفكر عبد الرحمان بن خلدون في مؤلفه "المقدمة"

من كون المجتمع البشري طبيعي ضروري، لكون الفرد عاجز لوحده عن تحقيق أبسط حاجياته وضمان بقائه، مما يفرض عليه العيش داخل مجتمع في إطار التعاون والتضامن والتساكن، وهو ما نتج عنه عُمران الأرض، وهو ما يجعلنا نُقرّ بالتكامل بين فكرتي الأساس الطبيعي والتعاقدية للمجتمع الإنساني.